# العلاقات العراقية –اليابانية(النفط أنموذجا) ((دراسة من خلال وثائق وزارة الخارجية العراقية ووثائق السفارة البريطانية ١٩٧٣-١٩٧٤))

ا.م.د فلاح حسن كزار

جامعة كربلاء/كلية التربية للعلوم الإنسانية/قسم التاريخ

# Iraqi-Japanese Relations (Oil As A Model) ((A Study Of Documents Of the Br British Foreign Office and British foreign documents 1973-1974

Assistant Professor Dr. Falah Hassan Kazar

Emile:falah72.a@uokerbale.edu.iq

Mobile: - 07711911040

# العلاقات العراقية –اليابانية(النفط أنموذجا) ((دراسة من خلال وثائق وزارة الخارجية العراقية ووثائق السفارة البريطانية ١٩٧٣-١٩٧٤))

ا.م.د فلاح حسن كزار

## Iraqi-Japanese Relations (Oil As A Model) ((A Study Of Documents Of the Br British Foreign Office and British foreign documents 1973-1974

**Assistant Professor Dr. Falah Hassan Kazar**

**Emile:falah72.a@uokerbale.edu.iq**

**Mobile: - 07711911040**

**الملخص**

يركز هذا البحث على دراسة العلاقات العراقية- اليابانية لاسيما الاقتصادية منها خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٧٤) من خلال ما أوردته وثائق وزارة الخارجية العراقية ووثائق السفارة البريطانية في بغداد وطوكيو ولندن غير المنشورة وغير المصنفة (UNCLASSI FIED) .

لقد عدت هذه الفترة من الفترات الحرجة التي مرت بها بلدان العالم اذ تزامنت مع ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية بشكل كبير فبعد ان كان سعر برميل النفط الخام لا تتجاوز (٣) دولارات عام ١٩٧٢ ارتفع الى اكثر من (٥) دولار ثم (١١) دولار عام ١٩٧٣ من جهة ،واندلاع الحرب العربية – الاسرائيلة من جهة ثانية وما أدى ذلك من انعكاسات سلبية على الوضع الاقتصادي الداخلي لليابان التي سعت لتجاوزه بكل الوسائل والطرق ومنها التوجه صوب العراق لعقد اتفاقيات اقتصادية معه تضمن لها وصول الإمدادات النفطية وفتح أسواق جديدة لتصريف منتجاتها الصناعية .

**Abstract**

This research focuses on the study of the Iraqi-Japanese relations, especially the economic ones, during the period (1973-1974) through what was reported by the documents of the Iraqi Ministry of Foreign Affairs and the documents of the British Embassy in Baghdad, Tokyo and London, which are unpublished and unclassified (UNCLASSI FIED)

I considered this period to be one of the critical periods that the countries of the world went through, as it coincided with a significant rise in oil prices in the global markets. After the price of a barrel of crude oil did not exceed (3) dollars in 1972, it rose to more than (5) dollars, then (11). Dollars in 1973 on the one hand, and the outbreak of the Arab-Israeli war on the other hand, which led to negative repercussions on the internal economic situation of Japan, which sought to overcome it by all means and methods, including heading towards Iraq to conclude economic agreements with it that ensured the arrival of oil supplies and the opening of new markets for the disposal of its industrial products.

**المقدمة**

تعود جذور العلاقات العراقية اليابانية الى العهد الملكي(١٩٢١-١٩٥٨) التي اقتصرت في بدايتها على العلاقات التجارية،أعقبها افتتاح مفوضية لليابان في بغداد عام ١٩٣٩ ،وبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) وانخراط اليابان كجزء مباشر فيها ضمن دول المحور(المانيا- ايطاليا- اليابان) اعلن العراق قطع علاقاته معها عام ١٩٤٣،لكنها ما لبثت ان عادت وبشكل لافت للنظر منذ عام ١٩٥٥ واستمرارا حتى عقد السبعينيات من القرن الماضي لتشمل العلاقات الاقتصادية والثقافية والعلمية ، غير ان العلاقات الاقتصادية اتخذت منحىً جديدا عام ١٩٧٣ اثر الاحداث التي مر بها العالم بصورة عامة ومنطقة الشرق الاوسط والعالم العربي بصورة خاصة وما اعقبها من

حدوث تغيرات بنيوية شهدتها مجتمعاته والتي بلغت ذروتها عشية ما يعرف (بالصدمة النفطية) انذاك التي ترافقت مع اندلاع الحرب العربية –الاسرائيلية .

تكمن اهمية هذا البحث في توضيح الاسباب الرئيسية التي دفعت اليابان لإقامة علاقات اقتصادية متينة مع العراق خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٧٤) والمراحل التي مرت بها محادثاته مع الحكومة العراقية وتتويجها بعقد عددا من الاتفاقيات الاقتصادية التي حققت مكاسب كبيرة لكلا البلدين من جهة ،وانعكاسات هذه الاتفاقيات على السياسة الاقتصادية الداخلية والخارجية للحكومة العراقية من جهة ثانية .

اعتمد البحث بشكل أساسي على مجموعة من الوثائق غير المنشورة وغير المصنفة (UNCLASSI FIED) الصادرة عن وزارة الخارجية العراقية في بغداد ووثائق السفارة البريطانية في كل من ( بغداد وطوكيو ولندن) ،فضلا عن عددا من المصادر العلمية والأكاديمية الرصينة التي رفدت البحث ببعض المعلومات ذات الصلة.

قسم البحث الى مقدمة ومدخل تاريخي وثلاث مباحث وخاتمة، تطرقت المقدمة الى توضيح ماهية البحث ومباحثه، وجاء المدخل التاريخي ليتطرق الى جذور وأسس تكوين العلاقات العراقية –اليابانية حتى عام ١٩٧٣، أما المبحث الأول فقط تطرق للمحادثات والاتفاقات الاقتصادية (النفطية) بين العراق واليابان خلال الفترة (١٩/كانون الأول/١٩٧٣- ١٨/كانون الثاني/١٩٧٤)،اما المبحث الثاني فقد تطرق الى الاتفاقات الاقتصادية العراقية- اليابانية خلال الفترة(٣/نيسان /١٩٧٤-٢٢/اب/١٩٧٤) وموقف بعض الدول الاقليمية والغربية منها ، اما المبحث الثالث فقد اشار الى انعكاسات توقيع تلك الاتفاقيات على السياسة الاقتصادية الداخلية والخارجية للحكومة العراقية،في حين تضمنت الخاتمة عددا من الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث.

ختاما اني لا ادعي الكمال لبحثي فالكمال لله سبحانه وتعالى وحسبي ان قدمت بحثا تأريخيا علميا قد يرفد مكتباتنا العراقية ببعض المعلومات ويفتح الآفاق لدراسات أكاديمية مماثلة في تاريخ العراق المعاصر .

**مدخل تاريخي**

ترجع جذور العلاقات العراقية – اليابانية الى بداية تاسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١، اذ حرصت اليابان على استمرار علاقتها التجارية مع العراق على الرغم من تولي بريطانيا مهمة ادارة علاقاته الخارجية بصفتها دولة منتدبة عليه خلال الفترة (١٩٢١-١٩٣٢)،وقد شجعها على ذلك اكتسابها مركزا متقدما في تصدير السلع والمواد الغذائية الرئيسية المصنعة كالسكر والخشب وغيرها [١]، ولم تكتف اليابان بذلك بل عملت مستقبلا على تعزيز علاقاتها السياسية به ايضا من خلال افتتاح مفوضية لها في بغداد عام ١٩٣٩،ثم ما لبث ان انقطعت تلك العلاقات عام ١٩٤٣ بعد اعلان العراق الحرب على دول المحور وبضمنها اليابان، ثم عادت تلك العلاقات عام ١٩٥٥ اذ افتتح العراق مفوضية له في طوكيو وتوجت بعدها العلاقات بزيارة الأمير الياباني(ميكاسا) مع وفد من العلماء الاثاريين للعراق عام ١٩٥٦ للتنقيب عن الآثار وإجراء أول بحث علمي ياباني عن الآثار العراقية، ثم أعقبها زيارة الوصي على عرش العراق الأمير(عبد الإله) لليابان عام ١٩٥٧ حيث اقيم معرض للفن الاثاري في طوكيو[٢]، وفي عام ١٩٦٠ رفع كلا من البلدين مستوى التمثيل الدبلوماسي بينهما من مفوضية الى سفارة [٣] .

في ١٧/حزيران/١٩٦٤ وقع البلدان اتفاقية تجارية تضمنت تسع مواد اشارت الى الية التبادل التجاري بينهما، وقد الحق بالاتفاقية جدولان تضمنا السلع المصدرة من العراق الى اليابان وبالعكس ،وقد تضمن جدول السلع المصدرة من العراق سبعة عشر مادة بضمنها النفط الخام والاسفلت فضلا عن (التمر الخاص بالاكل والتمر الخاص للاغراض الصناعية والدبس والحبوب والجلود والمصارين والصوف والقطن والمصنوعات اليدوية والسكائر والتبغ والمشروبات الكحولية والعلف الحيواني والبذور الزيتية والملح والسجاد)، في حين تضمن جدول السلع المصدرة من اليابان الى العراق عشرون مادة (الاغذية المعلبة والمطيبات الكيمياوية المستخدمة في الاغذية والمنتجات الصيدلانية والاصباغ والالعاب النارية والمطهرات والمبيدات الحشرية والمواد البلاستيكية والاسمدة والاقمشية القطنية والحرير والانسجة الاصطناعية والحديد والفولاذ ومنتجاتهما والاسلاك الكهربائية

والمكائن والبواخر والسيارات والالعاب والاطارات والانابيب المطاطية والخشب المعاكس ومواد المائدة كالسكاكين والشوكات والملاعق والاسمنت الابيض ومنتجات الزجاج والسيراميك والورق وورق المقوى)، والحق بالاتفاقية ايضا كتابا من اليابان اكدت فيه التزام الحكومة اليابانية باتخاذ كل الاجراءات الضرورية لتقديم المعونة الفنية للعراق بما فيها التدريب الفني والمهني للرعايا العراقيين في اليابان وارسال الخبراء اليابانيين الى العراق لغرض زيادة التطور الاقتصادي والفني فيه بموجب القوانيين والانظمة اليابانية وحسب الشروط التي قد يتفق عليها بين حكومة البلدين [٤].

في العام نفسه-١٩٦٤- بدأ العراق اتباع اسلوب التخطيط الاقتصادي الاستثماري لتحقيق التنمية بشكل جدي من خلال وضع خطط تنموية شاملة [٥] ، وقد تطلب ذلك فرض السيادة الكاملة على جميع موارده الطبيعية وانشطته الاقتصادية فجاء التأميم كوسيلة لتحقيق ذلك ، فصدرت عدة قوانين شملت الشركات الاجنبية بالتأميم منها قانون رقم(٩٩) الذي تم بموجبه تأميم شركات التأمين واعادة التأمين لأكثر من ثلاثون شركة ،ثم تلاه قانون رقم (١٠٠) للعام نفسه وتم بموجبه تأميم البنوك والمصارف غير الحكومية وفروع المصارف الاجنبية العاملة في العراق [٦]، ثم صدر قانون رقم (٦٩) لعام ١٩٧٢ الذي امم جميع عمليات شركة نفط العراق المحدودة في مناطق كركوك وحقول باي حسن وجمبور وعين زالة في شمال العراق [٧]، حيث كانت ملكية الشركة موزعة بين الشركات الأجنبية وفق النسب الاتية:-

١-٢٣.٧٥% لشركة النفط البريطانية (وهي بريطانية بالكامل).
٢-٢٣.٧٥% لشركة شل الهولندية الملكية (وهي بريطانية وهولندية مناصفة).
٣-٢٣.٧٥% لشركة النفط الفرنسية (وهي فرنسية بالكامل).
٤-٢٣.٧٥% لشركة انماء الشرق الادنى (موزعة مناصفة بين شركتي ستاندر اويل – نيوجرسي وسكوني فاكيوم اويل (وهي اميركية بالكامل).
٥-٥% مؤسسة كولبنكيان (وهي برتغالية بالكامل) [٨].

بعد ذلك صدرت قوانين اخرى اممت بموجبها ما تبقى من شركات النفط وجميع اسهم الشركات المؤتلفة معها ،ومنها قانون رقم (٢٨) لعام ١٩٧٣ الذي تم بموجبه تأميم شركة نفط الموصل [٩]، وقانون رقم (٧٠) للعام نفسه الذي امم الحصة الشائعة لشركتي(ستاندر اويل – نيوجرسي وموبيل اويل كوربوريشن ) الاميركيتين من شركة نفط البصرة [١٠] ,وقانون رقم (٩٠) للعام نفسه الذي امم حصة شركة موبيل اويل الهولندية في شركة نفط البصرة ايضا [١١].

في تشرين الأول/١٩٧٣– شهدت اسواق النفط تغيرات هامة اذ ارتبط نظام النقد العالمي بانظمة الامتيازات النفطية لاسيما بعد ظهور الولايات المتحدة الاميركية كبلد هام مستورد للنفط من جهة ،وزيادة رغبة حكومات البلدان المنتجة للنفط في الاعتماد على الشركات النفطية المستقلة التي تقدم شروطا افضل من جهة ثانية ،وعليه ارتفعت اسعار النفط العربي الخفيف الى (٣) دولارات للبرميل الواحد بعدها دخلت منظمة اوبك (Organization Of Arab Petroleum Etporting Countries-Oapec) [١٢] في مفاوضات مع شركات النفط الاجنبية لرفع الاسعار بمقدار(٢) دولار للبرميل لكن الاخيرة رفضت ذلك وابدت استعدادها لزيادة الاسعار بمقدار(٠.٤٥) سنتا ،وقد تزامنت تلك المفاوضات مع اندلاع الحرب العربية –الاسرائيلية الامر الذي دفع حكومات البلدان المنتجة للنفط لزيادة اسعاره من طرف واحد ليرتفع سعر البرميل الواحد الى (٥.١٢) دولار، ثم اعقب ذلك ظهور نقص في امداد اسواق النفط العالمية لاسيما بعد اتخاذ الحكومات العربية– عدا العراق– قرارا بتخفيض كميات الانتاج النفطي من جهة ومنع تصديره الى الولايات المتحدة الاميركية من جهة ثانية ،وتصاعد عمليات الشراء غير المبررة التي ادت الى ارتفاع الاسعار من جهة ثالثة ، مما دفع بمنظمة اوبك الى استغلال تلك الاوضاع واعلانها مضاعفة الاسعار ابتداء من الاول من كانون الثاني عام ١٩٧٤[١٣].

لقد تاثرت اليابان بشكل كبير من نتائج ازمة النفط وعد ذلك اول انحدار حقيقي للاقتصاد الياباني منذ عام ١٩٥٢، لاسيما بعد اجتماع وزراء خارجية منظمة الدول

العربية المصدرة للنفط –اوبك– في الكويت يوم ١٧/تشرين الاول/١٩٧٣ واعتمادهم شعار(النفط سلاح في المعركة) دعما للمجهود الحربي العربي ضد اسرائيل من خلال تخفيض انتاج النفط بنسبة لاتقل عن (٥%) ورفع اسعاره بنسبة(٧٠%) ،وقد اثر ذلك على الاقتصاد الياباني ومروره بما يعرف بالركود التضخمي (Stagflation) [١٤]حيث سجل عجزا بمقدار عشرة مليارات دولار بعد ارتفاع اسعار النفط والذي رافقه ارتفاع اسعار البضائع في الاسواق اليابانية وانخفاض الناتج القومي من (٦.٥%) عام ١٩٧٢ الى (١.٨%) وزيادة نسبة البطالة في ذلك العام،مما دفع الحكومة اليابانية لاتباع ما يعرف (بالسياسة التجارية من اجل التطور الاقتصادي) القائمة على كسب اسواقا جديدة وزيادة الانتاج الصناعي المتخصص وتحسين كفاءته واشراك القطاع الخاص ،لاسيما اذا ما ادركنا ان اليابان هي دولة مصنع (State Factory) اي انها تحتاج الى مدخلات العملية الصناعية ثم تصريف مخرجاتها، وعليه فقد تحول مفهوم الامن القومي لدى اليابان نحو منطلق (ان العالم بأسره يعد مجالا اقتصاديا حيويا لها) [١٥]، الامر الذي جعلها تتجه نحو منطقة الشرق الاوسط [١٦] لاسيما العراق للاستثمار الاقتصادي فيه ولاسيما في المجال النفطي منه [١٧]، كونه بلد نفطي بامتياز، وانه كان بحاجة ماسة للمساعدات المالية الأجنبية اثر معاناته من العجز في الرساميل بعد تأميم الشركات النفطية ومارافقها من مشاكل في مفاوضاته مع الشركات البريطانية والفرنسية ،واتباع حكومته سياسة متصلبة تجاه الصهاينة، وفي ظل هذه الاوضاع بدأت الحكومة اليابانية مبادرات دبلوماسية اذ تم تعيين (تاكوميكي) مبعوثا خاصا الى الدول العربية الكبيرة وبضمنها العراق [١٨].

هكذا اخذت اليابان تسعى لضمان مصالحها الاقتصادية الماسة في العراق عن طريق اجراءها عدة محادثات توجت بعقد عددا من المعاهدات الاقتصادية.

**المبحث الأول:- المحادثات والاتفاقات الاقتصادية (الأولى) العراقية – اليابانية خلال الفترة (١٩/كانون الأول/١٩٧٣- ١٨/كانون الثاني/١٩٧٤)**

في ظل الظروف العالمية المعقدة التي كان العالم يمر بها انذاك لاسيما ارتفاع اسعار النفط وفرض الولايات المتحدة الاميركية وهولندا حظرا على تصدير النفط العراقي بسبب اعلانه تأميم الشركات النفطية، اعلن العراق على لسان وزير النفط والصناعة (سعدون حمادي) يوم ١٩/كانون الاول /١٩٧٣ ، بعدم التزامه بسياسة تخفيض الانتاج النفطي التي اعلنتها الدول العربية المنتجة للنفط ، اذ اعتبرها بانه لم يتم التعامل معها بالشكل الذي يحقق مصالح السياسة العربية، مع تأكيده استخدام النفط كسلاح من خلال مقاطعة الدول التي تحظر تصديره لاسيما الولايات المتحدة الاميركية وهولندا، وفي الوقت نفسه اوعز الى شركة نفط البصرة بالايفاء بالاتفاقيات النفطية المبرمة بشأن بيع نفطه المؤمم لكلا من شركة شل النفطية الفرنسية و شركة بريتش بتروليوم البريطانية حيث اعتبرها من الشركات الصديقة ، فضلا عن بيعه لشركات الدول الأخرى والتوجه مستقبلا ببيعه لعملاء لا ينتمون للدول التي فرضت حظرا على تصدير نفطه، علما ان شركة نفط البصرة كانت مستمرة في تصدير نفطه المؤمم وبشكل يومي من حقوله النفطية في البصرة لاسيما حقل (خور العمية) عبر ميناء الفاو اذ كان لها جدول زمني اَجل لكل شهر من عمليات التصدير تلك ، مع رغبة منها في زيادة كمية تصدير النفط المؤمم مستقبلا، فضلا عن عمليات التصدير الاخرى التي كانت تصل عبر خطي انابيب طرابلس وبانياس [١٩].

امام هذه التحولات الدولية سعت اليابان لضمان مصالحها الاقتصادية ولاسيما الامدادات النفطية لها وذلك من خلال ابداء رغبتها التوجه صوب العراق لعقد معاهدات واتفاقيات اقتصادية ونفطية معه ، الامرالذي اثار بريطانيا التي استشعرت تلك الرغبة اليابانية فسارعت لاجراء محادثات في لندن مع وزير التجارة والصناعة الياباني (ياسوهيرو ناكاسونه) ،كان الغرض منها ثني اليابان عن اجراء اية محادثات نفطية مع العراق ، حيث عرض الجانب البريطاني على الجاني الياباني التعاقد معه على استثمار

النفط في البحر الشمالي–هو بحر يقع شمال اوربا بين النرويج والدنمارك شرقا والمملكة المتحدة غربا والمانيا وهولندا وبليكا جنوبا– بشروط محددة ،ولكن على ما يبدو ان الوفد الياباني لم يكن راضيا على ذلك الاستثمار وتلك الشروط وابدى رغبته في اسثمار النفط في اسكتلندا بدلا عنه، معللا ذلك الى تفضيله العمل على ضمان مصالح بلاده في ظل الاوضاع السائدة انذاك ، ومما يؤكد ذلك قوله ( لا يمكن للشعب الياباني ان يقبل شروطا تقيده) وذلك اثناء اللقاء الذي جمعه بالسفير البريطاني في بغداد بعد عودته من لندن اواخر عام ١٩٧٣، وعليه وتأكيدا لضمان المصالح الاقتصادية (النفطية) اليابانية في العراق اجرى الجانب الياباني ممثلا بوزير التجارة والصناعة محادثات مطولة مع الجانب العراقي ممثلا بوزير الصناعة (طه ياسين رمضان الجزراوي) بشأن تطوير العلاقات الاقتصادية (النفطية ) بين البلدين وذلك في اوائل كانون الثاني عام ١٩٧٤[٢٠].

خلال يومي ١٥-١٦ /كانون الثاني/ ١٩٧٤ تم تكثيف الاجتماعات بين الجانين ونتج عنها الاتفاق مبدئيا على توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين التي تضمنت، تقديم اليابان للعراق منحة مالية على شكل قرض مقداره مليار دولار اميركي لاستخدامه في تنفيذ عدد من المشاريع النفطية والصناعية منها( بناء مصنع للغاز السائل و مصفاة للنفط ومصنع لانتاج الاسمدة الكيمياوية ومصنع لانتاج الاسمنت واخر لانتاج الالمنيوم ومجمع جديد للكيماويات البترولية)، وان تتعهد ايضا بالنظر في تمويل واقامة مشاريع اخرى مماثلة مستقبلا وفقا لرغبة وطلب الجانب العراقي وعلى غرار هذا القرض ،وتعهدها بتنفيذ جميع المشاريع التي تم الاتفاق عليها ،وتقديمها الخبراء للعراق وفي مختلف المجالات التي يطلبها الجانب العراقي ،واعلان استعدادها لتدريب عددا من الفنيين العراقيين في اليابان ،مع التزامها بتزويد العراق بالمواد الخام والمواد الأساسية المطلوبة وخزانات النفط ، مقابل تعهد العراق بتزويد اليابان بالنفط الخام والغاز والمنتجات البترولية الثانوية والسلع الأخرى.[٢١]

في يوم ١٨/كانون الثاني/١٩٧٤ تم توقيع الاتفاقية رسميا بواسطة وزيري صناعة البلدين بعدها غادر الوفد الياباني بغداد متوجها الى لندن ومنها اتجه نحو طوكيو[٢٢] .

لقد اعطى توقيع الاتفاقية دافعا قويا للعراق في الاعلان عن سياسته النفطية المستقبلية والتي وضحها وزير النفط والمعادن من خلال اللقاء الصحفي الذي اجرته معه مجلة النفط والعالم( Oil and World) في ٣٠/كانون الثاني/١٩٧٤ والتي يمكن ايضاحها بالنقاط الاتية:-

١-فيما يتعلق بكمية الانتاج النفطي فقد اعلن بان العراق ينتج حاليا مليونان ومائة الف برميل يوميا ويمثل ذلك زيادة بنسبة ٤٣% عن متوسط الانتاج اليومي لعام ١٩٧٢ ، حيث كان العراق ينتج اقل من مليون وخمسمائة الف برميل يوميا، وقد عزا تلك الزيادة في الانتاج الى فضل عمليات تاميم النفط عام ١٩٧٢، فضلا عن إعلانه رغبة العراق في السعي لتصدير ثلاثة ملاين وخمسمائة الف برميل يوميا بحلول عام ١٩٧٥.

٢-تم تحديد كمية الانتاج عام ١٩٧٣ من الحقول النفطية المؤممة بخمسة اطنان – كل طن نفطي يساوي حوالي سبعة براميل- من حقل الرميلة الشمالي، و ستون مليون طن من حقول النفط الشمالية .

٣-تتولى شركة النفط العراقية مهمة تسويق النفط المنتج واتباعها سياسة البيع المباشر للعملاء ،اما بخصوص عمليلت تكرير النفط فقد تولت المصافي العراقية داخل العراق مهمة تكرير جزءا من النفط الخام المنتج لتلبية متطلبات الاستهلاك المحلي.

٤-سعي العراق لانشاء مصافي جديدة فيه بهدف تصدير المنتجات النفطية ، والسعي لانشاء مصافي اخرى مشتركة خارج العراق على ان تكون للدول العربية الاولوية فيها ومن ثم باقي اعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك).

٥-عدم رغبة العراق في ابرام صفقات نفطية طويلة الأمد ،مع التأكيد على إقامة علاقات طويلة الأمد مع الدول الكبرى وفق قاعدة (المصالح المتبادلة) لاسيما مع الشركات النفطية فيها.

٦-وضع الموارد النفطية في خدمة التنمية الاقتصادية للعراق والتي لايمكن تحقيقها بالشكل المطلوب دون وجود شركة النفط الوطنية التي تاخذ على عاتقها مسؤولية تطوير صناعة وطنية شاملة مع الاقتصاد الوطني.

٧-العمل على تخفيض اسعار المنتجات المصنعة التي تصدرها الدول الصناعية للعراق والعمل على اتخاذ اجراءات وقائية تحد من تدهور القوة الشرائية لعائدات النفط.

٨-ترحيب العراق بجميع شركات الاجنبية الراغبة في العمل داخله وفق اسس المنافسة التجارية ضمن المصالح المشتركة وبضمنها الشركات الاميركية ، على ان لا يقتصر ذلك على شركات النفط فحسب بل يشمل جميع المجالات الاخرى التي تحتاجها البلاد مثل الخبراء والمنتجات الصناعية التي تتطلبها التنمية الاقتصادية.

٩-استخدام النفط كسلاح في المواجهة العربية – الاسرائيلية وذلك لمواجهة الخطر الذي تواجهه الامة العربية.

١٠- الاعلان عن الشروع بمد شبكة خطوط انابيب جديدة لتصدير النفط من الحقول الشمالية وتوسيع خطوط اخرى لاسيما خط انابيب كركوك-بانياس من اجل تحقيق زيادة في قدرة النقل وضمان تدفق النفط العراقي الى الاسواق العالمية ،وكذلك الاعلان عن الشروع بانشاء خط نقل جديد بطول تسعمائة كيلو مترا يمر عبر الاراضي التركية تكون طاقته القصوى خمس وثلاثون مليون طن سنويا، كما سيتم بناء خط انابيب استراتيجي مزدوج جديد بطول ستمائة وخمس وخمسون كيلو مترا والذي سيربط حقول النفط الشمالية بالموانئ الجنوبية للعراق ،وتبلغ قدرته التحميلية اربعة واربعون مليون طنا باتجاه الشمال

،وخمسون مليون طنا باتجاه الجنوب،والاعلان ايضا عن توقيع عقدا لبناء ميناء عميق في جنوب العراق تكون طاقته التصديرية ثمانون مليون طن سنويا، مع بناء منشات لاستقبال الناقلات بسعة خمس وثلاثون الف طن.

١١- توظيف قطاع النفط كاساس لتصنيع اقتصاد العراق ورفد خطط التنمية الاقتصادية فيه ، والسعي لايجاد موارد انتاجية جديدة لاسيما في القطاع الزراعي وباقي القطاعات الاخرى وتنفيذ مشاريع التطوير وتعيين الخبراء والدخول في الاسواق العالمية.

١٢- تتولى شركة النفط الوطنية العراقية المسؤولية الكاملة عن عمليات التنقيب عن الموارد النفطية وتطويرها في العراق باستثناء الاراضي المخصصة لشركة نفط البصرة، ويمكنها دعوة الشركات الاجنبية المماثلة للدخول في صيغة تعاقدية معها بهدف تسريع عمليات اكتشاف وانتاج النفط في مناطق محددة، وعليه فقد اعلنت شركة النفط الوطنية العراقية عن مناقصة لافتتاح ست مناطق جديدة بمساحة اجمالية قدرت بحوالي ثمانية واربعون الف كليومتر على ان يتم منح تلك المناطق على اسس تنافسية وفقا لعقود الخدمة، وستحظى الشركة التي تمتلك كفاءة اكبر وفائدة اكثر لشركة النفط الوطنية العراقية بالأفضلية في منحها المنطقة المطلوبة،فضلا عن تضمين عقود الخدمة مادة تضمن اعادة نفقات الاستكشاف للشركة في حالة نجاحها باستخراج النفط مع توفير النفط الخام لها لمدة طويلة وبسعر خاص، ومادة اخرى ستضمن للشركة تحديد متوسط انتاجها والسعر الذي ستحصل عليه.

١٣- اما بخصوص نظام الضرائب المفروضة على الشركات المنتجة للنفط والتي بقيت على حالها في وقت ارتفعت فيه اسعار النفط وازادت فيه كمية الانتاج، فقد اوضح العراق موفقفه بشكل صريح اذ عد تلك الارباح (ارباحا غير محققة) كون المستفيد منها هي الشركات المنتجة للنفط وليس الدول المنتجة وهذا يؤدي لفقدان قيمة كبيرة من الثروة النفطية للبلد المنتج ،وعليه اشار الى ضرورة

اعادة النظر في اتفاقيات نظام الضرائب المفروض على الشركات المنتجة للنفط.

١٤- التاكيد على ان حقل الرميلة الشمالي النفطي في البصرة يدار من قبل شركة النفط الوطنية العراقية حصرا وليس الشركات الروسية ،وقد اثارت هذه النقطة حفيظة روسيا التي عدتها عدم تقدير العراق للدعم الروسي في الأوقات الصعبة[٢٣] .

**المبحث الثاني:- الاتفاقات الاقتصادية( الثانية) العراقية- اليابانية خلال الفترة(٣/نيسان /١٩٧٤-٢٢/اب/١٩٧٤) وموقف بعض الدول الإقليمية والغربية منها**

عملت اليابان خلال هذه الفترة على تكثيف اتصالاتها بالجانب العراقي بهدف اقامة علاقات اقتصادية واسعة بين البلدين، وقد اشار السفير الياباني خلال لقائه السفير البريطاني في العراق الى انه احرز تقدما مهما في هذا الجانب، اذ اكد بانه قد تمكن من اقناع الحكومة العراقية من منحهم امتيازات اقتصادية لاسيما في مجال الحصول على استثمارات نفطية للتعويض عن الشركات النفطية الاجنبية السابقة التي شملتها عملية تأميم النفط ، فضلا عن استثمارات اخرى تشمل التنمية الزراعية في العراق، وفي الوقت نفسه وضح السفير الياباني بان اقامة هكذا علاقات مع العراق لا تهدف مطلقا الى حدوث توترات بين العراق وايران لاسيما وان البلدين كانت علاقاتهما متوترة بشكل ملحوظ انذاك بسبب ان تأميم العراق لنفطه قد شمل حصص شركة شل الفرنسية والتي كان لإيران أسهم فيها ، كما اوضح السفير الياباني بانه سيعمل على ابلاغ شاه ايران(محمد رضا بهلوي) بكل تفاصيل محادثاته مع الجانب العراقي بدلا من ان يعلم بها من خلال الصحافة[٢٤].

من الجدير بالاشارة الى ان تلك الفترة قد شهدت توترات كبيرة بين العراق وشركات النفط الاجنبية المؤممة من قبله، وبضمنها شركة شل الفرنسية التي كانت قد اقامت دعاوى لدى المحاكم الدولية بشأن عملية التأميم والسعي لاحتجاز النفط المؤمم الذي تصدره شركة

النفط الوطنية العراقية والشركات الأجنبية الأخرى كشركة بريتيش بترورليوم والشركة الوطنية الهندية للنفط والغاز وغيرها من حقوله النفطية في مدينة البصرة ، على الرغم من ان الشركة نفسها كانت لا تزال تعمل على استخراج النفط من بعض حقول النفط العراقية الواقعة في جنوبه من جهة ،وتفضيلها الاستمرار في الاستثمار في الأراضي العراقية على الاستثمار في الأراضي الإيرانية التي جاءت نتائج التنقيب فيها مخيبة للآمال من جهة ثانية ، وذلك لاحتواء ارض العراق على مناطق واسعة للثروة النفطية مما يشكل منطقة ذات آفاق جديدة وواعدة للشركات النفطية حسب ما ورد في معظم تقارير خبراء النفط ، وفي الوقت نفسه حرصت الشركة على عدم تدهور علاقاتها بالجانب الإيراني وذلك حفاظا على مصالحها الاقتصادية، ويبدو من ذلك ان شركة شل قد عملت بالمثل العربي القائل (عصفور في اليد خير من عشرة على الشجرة)[٢٥].

كما حفز اهتمام العراق ورغبته في المشاركة في عمليات نقل النفط بواسطة اسطول من الناقلات النفطية الجانب الياباني على المضي قدما في تحقيق شراكة اقتصادية معه، وذلك نتيجة للإرباح الكبيرة التي كانت تحققها شركات النفط لاسيما وان العراق قد قدم مقترحات بذلك الشأن خلال اجتماعات منظمة الاوبك[٢٦].

هذا وان سعي اليابان الحثيث والجاد في اقامة علاقات اقتصادية مع العراق قد انعكس بشكل ايجابي على علاقات العراق بكل من شركة شل النفطية من جهة وبريطانيا من جهة ثانية، ويظهر ذلك جليا من خلال سعيهما لاجراء محادثات جديدة معه بخصوص تطوير تلك العلاقات التي كانت قد تصدعت نتيجة عمليات تاميم النفط التي قام بها العراق ،من اجل السعي للحفاظ على مصالحهما النفطية فيه ، لاسيما بعد ورود تقرير من الملحق التجاري البريطاني في بوخارست–رومانيا– في ٣/نيسان/١٩٧٤ الذي اشار الى ان امدادات النفط العراقية قد وصلت الى رومانيا بواسطة ناقلات شركة (اريستوتيل اوناسيس) النفطية الرومانية ،وان النفط المحمل هو من حصة الانتاج المؤممة من المساهمين الاميركيين والبرتغاليين الذي اصبح يدار من قبل شركة النفط الوطنية العراقية[٢٧] ، الامر الذي دفع بالسفير البريطاني بالتوجه نحو مقرشركة بريتيش بترولیوم

– الذراع النفطي للحكومة البريطانية– في العراق وتوجيهه استفسارا لمدير الشركة المدعو (سوتكليف) اثناء تناوله وجبة الغذاء معه حول صحة ما ورد في احد التقارير البريطانية بخصوص اتخاذ الشركة اجراء ات قانونية بحق شركة اريستوتيل اوناسيس النفطية لنقلها حمولات من النفط العراقي الى رومانيا ،وقد اجاب مدير الشركة بان محامي الشركة قد اتخذ تلك الاجراءات دون استشارة الشركة ، وعليه طلب السفير من الشركة ضرورة التاكد من دقة المعلومات قبل اتخاذ اية اجراءات قانونية [٢٨].

اما فيما يتعلق بشركة شل النفطية فقد اشارت احدى الوثائق البريطانية الى ان ممثلوا الشركة اكدوا للسفير البريطاني في العراق اثناء لقائهم به يوم ٢٧/نيسان/١٩٧٤ بإحرازهم تقدما كبيرا خلال محادثاتهم مع العراق بشأن اقامة علاقات نفطية جديدة معه، اذ اكدوا له تمكنهم من الحصول على موافقته في توسعة حصة شركتهم من براءات التنقيب عن النفط في الاراضي العراقية للتعويض عن حصصهم الكبيرة السابقة التي خسروها جراء عمليات التاميم، فضلا عن الحصول على عقود شراكة جديدة في مجال التنمية الزراعية، في الوقت نفسه أعربوا للسفير البريطاني عن خشيتهم من ان ازدهار علاقاتهم مع العراق قد تؤثر على مكانة وامتيازات شركتهم في ايران في ظل وجود توترات كانت سائدة بين البلدين، فجاء رد السفير بالاشادة بسياسة الشركة التي وصفها(بالحكيمة) في جانب البحث عن ردود الفعل المقابلة،مؤكدا لهم بان الشاه الايراني لن يبادر الى ممانعة الشركة او غيرها من الشركات في الاستثمار النفطي وغيره من الاستثمارات في الاراضي العراقية ،لاسيما وان للشركة تاريخ طويل في مجالات عملها، واكد لهم على ضرورة ان يضعوا في اعتباراتهم توقيت أي إعلانات رسمية عامة وان يكون هنالك حرص على وضع الشاه بالصورة أولا بأول[٢٩] .

مهما يكن من امر فان الوقائع والحقائق التاريخية تشير الى تعزيز العلاقات الاقتصادية بين العراق واليابان ،ففي ١٦/اب/١٩٧٤ وقع كلا من وزير الخارجية اليابانية (كيمورا) ووزير الشؤون الاقتصادية العراقي (حكمت العزاوي) على مسودة اتفاقية ثانية ضمن إطار (الاتفاق الاقتصادي والتقني بين البلدين) والذي تضمن الأمور الاتية:–

١-تعزز حكومتي البلدين تعاونهما في المجال الاقتصادي والتقني، مع تعهد اليابان بارسال خبراء تقنيين وآخرين في مجال المساحة الى العراق والزامها بتحمل النفقات المالية للمتدربين العراقيين في اليابان طيلة مدة دراستهم.

٢-تتعاون الحكومة اليابانية مع الحكومة العراقية لتسهيل تقديم قرض بالعملة اليابانية-الين- وائتمانات اخرى لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية العراقية ، فتعهدت اليابان بانها ستقدم من خلال (بنك التصدير والاستيراد الياباني ) قرضا للعراق مقداره (٧٤,٥٠٠٠٠٠) مليون ين – حوالي ٢٥٠ مليون دولار- لمدة ثمانية عشر عاما مع فترة سماح مدتها سبعة اعوام وبمعدل فائدة سنوية مقداره (٤%) ، وستعمل ايضا على تسهيل توفير ائتمانا ماليا اخر بقيمة(٢٢٣,٥٠٠٠٠٠) مليون ين – حوالي ٧٥٠ مليون دولار- من مؤسسة يابانية خاصة على اساس تجاري وبفترة سداد تبلغ ثمانية اعوام مع فترة سماح مدتها عامان وبمعدل فائدة سنوية بلغت (٦.٣%)، على ان تخضع عملية تمديد هذه القروض والائتمانات للمزيد من الترتيبات بين الحكومتين بعد مرور اربعة اعوام من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية.

٣-تعمل الحكومة العراقية على تسهيل ابرام عقود طويلة الاجل للتوريد الطويل المستقر للنفط الخام والمنتجات الاخرى الى اليابان[٣٠].

يبدو ان توقيع هذا الاتفاق جاء لتنفيذ وعد المساعدة الاقتصادية الذي قطعه وزير التجارة والصناعة الياباني (ناكاسوني) للحكومة العراقية عند زيارته العراق مطلع عام ١٩٧٤، وعلى العموم فقد اظهر الاتفاق وجود اختلاف اساسي في النهج بين الجانبين العراقي والياباني اذ تصور العراق انه بمجرد توقيع اتفاق تحميل النفط الخام الى اليابان ستوجه الاخيرة شركاتها الخاصة للمشاركة في مختلف المشاريع المقترحة على العراق،في حين اوضح الجانب الياباني بانه سيتعين التفاوض على عقود محددة مع الشركات اليابانية المعنية لاستخدام القروض والائتمانات السابق ذكرها في انشاء عددا محددا من المشاريع ،وهي انشاء مصفاة للنفط ومصانع للبتروكيمياويات والاسمدة ومعمل

خاص لصهر الالمنيوم ومصنعا للغاز السائل،فضلا عن ذلك فان الاتفاق لم يظهر فيه تحديد الثمن الذي ستدفعه اليابان للعراق لقاء حصولها على النفط الخام وباقي المنتجات النفطية الاخرى ،كما لم يتم تحديد كميات النفط التي ستحصل عليها اليابان على الرغم من اشارة احدى الوثائق البريطانية الى اتفاق كلا الطرفين على تزويد اليابان بتسعون مليون طن من النفط الخام وسبعون مليون طن من المنتجات النفطية والغاز السائل ولمدة عشرة اعوام، كما اشارت الوثيقة الى عقد الجانبين عدة لقاءات للتفاوض بشان تلك المسائل خلال شهر تموز من العام نفسه، وقد اجلت المفاوضات بشأن تحديد سعر برميل النفط الخام الى الاشهر اللاحقة لاسيما وان العراق طالب بان يكون السعر هو (١٠.٨٦) دولارا للبرميل مع حصوله على نسبة (٩٣%) من الوظائف في الشركات اليابانية العاملة في العراق، في حين عرضت اليابان سعر (١٠.٥٠) دولارا للبرميل وان تكون فترة التسديد لمدة تسعون يوما او ان تدفع سعر(١٠.٣٠) دولارا بشكل نقدي ، وبالرغم من تلك الاختلافات فقد اكدت وزارة الخارجية العراقية بان الاتفاق لا يربط بشكل مباشر بين المساعدات اليابانية وامداد كميات محدودة من النفط الى اليابان[٣١] .

لقد اثار توقيع تلك المسودة ردود فعل لدى بعض الحكومات الاقليمية والغربية، اذ عبرت الحكومة الايرانية على لسان سفيرها لدى العراق رفضها له خشية من تأثيره على العلاقات الاقتصادية لاسيما النفطية منها بينها وبين اليابان على الرغم من اعلان الاخيرة سعيها لعقد اتفاقا معها مماثلا للاتفاق مع العراق غير ان الجانب الايراني رفض ذلك وفرض شروطا لا تنسجم مع متتطلبات الشركات الصناعية اليابانية التي بدت انها اقل حماسا للعمل في ايران ، ويتضح ذلك من خلال اعلان منظمة( ايديميستسوكوسان) – ممثلة صناعات النفط اليابانية التي كانت تتفاوض مع العراق- يوم ٢٢/اب/١٩٧٤ عزمها الانسحاب من المشروع الايراني ، في حين رحبت الحكومة الفرنسية به مؤكدة بان لايكون هنالك حاجزا امام اليابان لعقد مثل هكذا اتفاقيات ، وقد جاء الموقف الفرنسي هذا نتيجة لنجاحه في اقامة علاقات اقتصادية مع كلا من العراق واليابان[٣٢] .

اما ايطاليا فقد رحبت هي الأخرى بالاتفاق الذي حفزها لعقد اتفاق مماثل مع العراق ولكن بشروط اقل مما ورد في الاتفاق السابق الذكر وذلك لضمان وصول الامدادات النفطية اليها، اما الجانب البريطاني فقد سعى للدخول بمحادثات مع الحكومة العراقية لابرام اتفاق نفطي معها على الرغم من انه سبق وان عد مواقف هذه الدول – عقد اتفاقات اقتصادية مع العراق– خرقا كبيرا لتوافق اراء الدول الغربية حول مسألة تاميم النفط العراقي [٣٣].

**المبحث الثالث:– انعكاسات توقيع تلك الاتفاقيات على السياسة الاقتصادية الداخلية والخارجية للحكومة العراقية**

يبدو ان توقيع تلك الاتفاقيات قد عزز من موقف العراق في مجال السياسة الاقتصادية بشكل عام والنفطية بشكل خاص، لاسيما بعد ان اطمأن على تصدير موارده النفطية وغيرالنفطية واستثمار عوائدها في تحقيق مشاريعه التنموية المبتغاة، وفي الوقت نفسه فقد اثار عقدها حفيظة جارته من جهته الشرقية(ايران) التي عملت على تغذية المشاكل والصراعات الداخلية من اجل أرباك الوضع الداخلي فيه ، وسأستعرض بعضا من تلك الانعكاسات.

فيما يتعلق بالشق الاول فقد اصدرت وزارة النفط العراقية– بيانا في١٦/ ايلول/ ١٩٧٤ حدد حددت فيه موقف العراق من قضية اسعار النفط تعقيبا على على المؤتمر الاستثنائي ال(٤١) لمنظمة اوبك الذي عقد في فينا خلال يومي ١٢-١٣/ايلول/١٩٧٤ والذي عقد من اجل حث دول المنظمة على التخفيض الطوعي للانتاج النفطي،اشارت فيه الى ان قضية اسعار النفط الخام التي تواجهها منظمة اوبك اليوم يجب ان لا ترتبط بالمحافظة على ايرادات الدول الاعضاء فقط بل يجب ان تهدف بالدرجة الاولى الى ضمان سيطرة الدول المصدرة على مواردها النفطية ،من خلال تعزيز موقف شركات الدول الاعضاء في سوق النفط العالمية لاسيما مع وجود اسعار منافسة من قبل الشركات الكبرى من جهة، ووجود فائض في الانتاج من جهة اخرى،واشارت ايضا الى ان اكثر

من( $\frac{4}{5}$) مما تنتجة دول المنظمة الذي يكون ضمن معدلات التجارة الدولية تم الاستحواذ عليه من قبل الشركات النفطية الكبرى بشروط وامتيازات اقل بكثير من سعر السوق العالمية، في حين ان (النفط الحر)–المؤمم– الذي تنتجه شركات النفط الوطنية وتم تسويقه بشكل مستقل عن تلك الشركات الكبرى لم يشكل سوى جزء صغير من ذلك النفط الذي دخل في اطار التجارة الدولية فضلا عن اسعاره المنخفضة، واشارت ايضا الى ان الفجوة بين سعر النفط الحر ومتوسط السعر الذي تدفعه الشركات الكبرى للدول المنتجة ،منح تلك الشركات ارباحا كبيرة مكنها من امكانية اعادة بيع النفط بسعر اقل بكثير من السعر الذي تضعه شركات النفط الوطنية،وبذلك يمكن للشركات الكبرى خفض الاسعار الحقيقية وممارسة الضغط على مجمل الاسعار من خلال إغراق الأسواق بكميات كبيرة من النفط وعرضه بسعر اقل من سعر السوق،وقد ادى ذلك لحصول فجوة تنافسية كبيرة بين وضع الشركات الكبرى وشركات النفط الوطنية،وعليه كان من الضروري العمل على تضييق تلك الفجوة عن طريق زيادة تكلفة اسعار النفط الذي تحصل عليه الشركات الكبرى وبالتالي سيمكن شركات النفط الوطنية من تأدية دورها الرائد في السوق النفطية، ويتحقق ذلك من خلال زيادة الضرائب على الشركات الكبرى وعلى كل ما تحصل عليه بموجب شروط الامتياز بالدرجة التي من شأنها استنزاف ارباحها الهائلة الامر الذي سيمكن جميع الشركات الوطنية من ان تكون في وضع تنافسي قوي[٣٤] .

كما أشار البيان الى ان وجود فائض في المعروض النفطي في الاسواق العالمية ووجود فرق في اسعاره قد ادى الى انخفاض انتاجه من حصص الشركات الوطنية لصالح حصص الشركات الاحتكارية ،والتالي وضع الشركات الوطنية بين اختيارين صعبين اما خفض أسعار منتجاتها او فقدان اسواقها، وفي الوقت نفسه اشاد البيان بقرار منظمة اوبك بشأن خفض الانتاج الطوعي وتحديد الأسعار ، وعده خطوة مهمة نحو تضيق الفجوة بين الاسعار الذي سيؤدي الى تحقيق توازن في سوق النفط ، الأمر الذي سنعكس ايجابيا في ازدهار عمل شركات النفط الوطنية، مما سينعكس ايجابا ايضا على صادرات العراق من نفط البصرة(المؤممة) اذ ستزداد قيمة ايراداتها بنسبة (١٦.٦٧%)

كما ستزداد نسبة الضرائب المفروضة على الشركات الاحتكارية بنسبة تتراوح بين (٦٥-٧٥%)، لكنه في الوقت نفسه اعتبره خطوة غير مكتملة ويجب ان تتبعها خطوات جذرية اخرى للوصول للهدف المنشود[٣٥]، وهو زيادة الانتاج مع ضمان زيادة الاسعار من خلال وضع برنامج متكامل لتخطيط الإنتاج في ضوء متطلبات السوق[٣٦]

اما فيما يتعلق بالشق الثاني فقد شنت القوات العسكرية الايرانية هجوما على بعض النقاط الحدودية العراقية ليلة ١٥- ١٦/ايلول/١٩٧٤ واستمر الهجوم الى صباح اليوم التالي ، وقد ردت القوات العراقية على مصادر النيران وارغمت القوات المهاجمة على التراجع نحو اراضيها ، وكانت نتيجة الهجوم استشهاد اربعة جنود عراقيين وجرح اربعة اخرين، وقد ادانت الحكومة العراقية الهجوم وحذرت الجانب الايراني من عواقب الاستمرار في تلك الاعمال العدائية التي تتعارض مع جميع مبادئ حسن الجوار والعلاقات الدولية وقرارات الامم المتحدة لاسيما القرار(٣٤٨) الذي دعا الى وضع حد لجميع هكذا اعمال [٣٧] هذا من جانب، ومن جانب اخر عملت ايران على دعم الفصائل الكردية في شمال العراق على احتلال مدينة كركوك التي تعد احدى اكبر مدن العراق النفطية، من خلال تزويدها بالمعلومات والخرائط اللازمة للمدينة ونقاط تمركز القوات العراقية وعناصرها الامنية والحزبية ورفدها بعناصر من (الاطلاعات) للاستدلال على الطرق، وقد استطاعت قوات البيشمركة من قتل اكثر من (٣٠٠) شخص من العناصر البعثية المتواجدة في المدينة في هجوم ليلي واحد ، الامر الذي غير من خارطة سيطرة الحكومة العراقية على مناطق تلك المدينة[٣٨] .

على الرغم مما ذكر فقد تمكن العراق من تعزيز التعاون الاقتصادي مع اليابان في تلك الفترة، اذ توصل البلدان في مفاوضاتهما الاقتصادية الرسمية اللاحقة التي عقدت في الاول من شهر تشرين الاول عام ١٩٧٤ من الاتفاق على شروط ابرام عقد طويل الامد لاستيراد النفط الخام العراقي بعد ان تنازل اليابانيون للعراق عن فقرة (تحديد سعر برميل النفط ) من قبلهم والذي كان يعد حجرة العثرة الرئيسي في المفاوضات، وتم بموجب الاتفاق الجديد ايضا استيراد اليابان لحوالي(٩٠) مليون طن من النفط الخام

و(٧٠) مليون طن من المنتجات النفطية الاخرى على مدى العشرة اعوام القادمة بدا من عام ١٩٧٤، كما تضمن الامور الاتية:-

١-وضع سعر (١٠.٨٦) دولار للبرميل الواحد – وكان هذا هو الطلب العراقي ولم يتمكن اليابانيون من التغلب عليه-

٢-تصدير العراق لليابان بما لايقل عن (٥٠٠) الف طن من النفط الخام خلال الشهرين المتبقيين من عام ١٩٧٤-وكان العراق قدى ابدى لليابان استعداده لتصدير كميات اكبر من الكمية المتفق عليها لكن اليابانيون رفضوا ذلك بسبب امتلاء خزاناتهم من جهة وعدم امتلاكهم لخزانات اضافية من حهة ثاني-.

٣-عقد الطرفان لمفاوضات جديدة لاحقة لتحديد سعر وكمية النفط الذي سيصدر لليابان العام المقبل وما بعده[٣٩] .

كما سعى ايضا لتنويع طرق ومنافذ تصدير نفطه عبر كلا من سوريا وتركيا، فقد ارسل العراق في ١٩/تشرين الاول/ ١٩٧٤ وفدا رفيع المستوى برئاسة وكيل وزير النفط والمعادن الى سوريا بهدف اجراء محادثات لتوسيع خط انابيب النفط العراقي –السوري ، واقترح الوفد العراقي على السوريين القيام بتوسيع المنشات اللازمة للتعامل مع انتاجهم النفطي لمضاعفة قدرة خط الانابيب من الحقول النفطية السورية رغم تشكيكه بعدم قدرتهم على ذلك كون ان هكذا مشروع يحتاج الى تكلفة مالية قدرت بحوالي (٢٠٠) مليون دولار،وفي الوقت نفسه ارسل وفدا اخر الى تركيا برئاسة الوكيل الفني لوزارة النفط والمعادن بهدف اجراء محادثات لبناء خط انابيب نفطي من العراق الى البحر المتوسط عبر تركيا ،وتركزت المحادثات حول الية تمويل انشاء هذا الخط اذ اقترح العراق ان تكون تكاليفه مناصفة بينه وبين تركيا،لكن الجانب التركي تريث بالرد على هذا المقترح لحين اخضاعه للدراسات الاستشارية[٤٠]، كما وقعت وزارة النفط والمعادن العراقية يوم ٢٩/تشرين الاول/١٩٧٤ برتوكولا فرعي مع احد مندوبي شركات النفط الروسية لتطوير حقل الرميلة النفطي ،وقد تضمن البروتوكول تعهد الشركة بانهاء عمليات التطوير بحلول

شهر اب عام ١٩٧٥ على ان تبلغ طاقته الانتاجية مابين (٤٠- ٤٢) طن من النفط الخام سنويا بدلا من طاقته الحالية البالغة(١١.٥) طن[٤١] .

ليس ذلك فحسب بل ذهب العراق الى ابعد من ذلك ، اذ سعى لاقناع الدول المنتجة للنفط بسياسته النفطية التي بنيت على اساس تأميم حقوله النفطية، وتجلى ذلك من خلال استضافته للندوة الدولية الثانية (السياسة النفطية) في بغداد للفترة ١-٤/تشرين الثاني /١٩٧٤ التي كانت تحت رعاية مجلس السلام العالمي ،ومنظمة التضامن الشعبي الإفريقي/الآسيوي ، والمجلس الوطني للسلام والتضامن في العراق، حيث تضمن بيانها الختامي عدة نقاط يمكن ايجازها بالاتي:-

١-لاينبغي للبلدان المنتجة للنفط استثمار اموالها في البنوك او العقارات الرأسمالية.
٢-ينبغي استخدام الاموال الفائضة لتمويل عمليات بناء الدول النامية بالتعاون مع الدول الاشتراكية.
٣-مقاومة الاستثمارات الغربية في البلدان المنتجة للنفط اما من خلال شراء هذه البلدان لحصص تلك الدول او وضع اتفاقيات وشروط تضمن حصولها على التقنيات المطلوبة، واعتبار تدوير الاموال من قبل البنوك التجارية الغربية شكل من اشكال الاستعمار الجديد.
٤-يجب التفاوض على وضع اتفاقيات دولية لتحديد اسعار السلع الاساسية والرئيسية (الصناعية والزراعية) تحت رعاية الامم المتحدة وبالشكل الذي تضمن نقل التكنلوجيا الى البلدان النامية.
٥-يجب ان تقوم البلدان المصدرة للنفط بتسويق نفطها مباشرة للبلدان المستهلكة وذلك للقضاء على دور شركات النفط الكبرى كوسطاء[٤٢].

الملاحظ على هذه النقاط انها جاءت بما يتماشى مع سياسة العراق النفطية التي يسعى لتحقيقها، وانها اخذت بعين الاعتبار رعاية العراق الداعمة الى حد كبير للبلدان الاشتراكية، لاسيما وان النقد الرئيسي الذي ورد في البيان الختامي كان موجها

للشركات متعددة الجنسيات وليس الشركات الرأسمالية بحد نفسها ،كما انه كان بمثابة دعوى لتطوير التعاون في المجالات ذات المنفعة المتبادلة بين البلدان الرأسمالية والاشتراكية.

كذلك من ضمن انعكاسات توقيع تلك الاتفاقيات فرض العراق على شركة بتروبراس النفطية البرازيلية المستثمرة في ميدان اكتشاف واستخراج وتسويق النفط في جنوب العراق[٤٣] تعديل الاتفاقية النفطية التي سبق وان ابرمت معه في ايلول عام ١٩٧٢ التي منحت الشركة المذكورة امتياز شراء اي نفط خام تكتشفه (بسعر بيع مناسب) وان يصل مقدار الاستخراج الى (٥) طن من النفط الخام سنويا، وان لا ينخفض معدل الاستخراج دون (١٦%) ، وبموجب التعديل الجديد اصبح لزاما على الشركة ان ترفع انتاجها من النفط الخام مابين (٢٥-٣٠) مليون طن سنويا ،وان لا ينخفض معدل الاستخراج دون (٢١%)، وتعهدت الشركة ايضا بتسويق ما يصل الى (٣٠٠) الف برميل يوميا من االنفط المنتج وان تكون نسبة عمولتها(٠.٥) نصف سنت للبرميل الواحد [٤٤].

لقد اعطى توقيع تلك الاتفاقيات الحكومة العراقية فسحة واسعة في التصميم على تنفيذ سياستها الاقتصادية لاسيما في مجال الاستثمار النفطي وخير دليل على ذلك ما اكده وزير الاقتصاد العراقي (حكمت العزاوي) اثناء ادلائه ببيان صحفي في القاهرة يوم ٤/كانون الاول/١٩٧٤ الذي اشار فيه الى ضرورة فرض خط السياسة الاقتصادية العامة بما ينسجم مع مقررات الندوة الدولية الثانية (السياسة النفطية)[٤٥].

## الخاتمة

١-جاء توجه اليابان صوب العراق لاعتبارات جيوستراتيجية واقتصادية من اجل تعزيز دورها على المستوى الدولي من خلال اقامة دور نشط وفعال على المستويين (السياسي والاقتصادي).

٢-كان الهدف من تلك الاتفاقيات ضمان حصول اليابان على الامدادات النفطية وضمان فتح اسواقا جديدة مضمونة لتصريف منتجاتها الصناعية، وتجلى ذلك واضحا في رفضها الاستثمار النفطي في منطقة بحر الشمال.

٣-وجد العراق في تلك الاتفاقيات متنفسا له للتخلص من الوضع الاقتصادي السيء الذي كان يمر به بعد قيامه بعمليات تأميم الشركات النفطية الاجنبة.

٤-منح توقيع تلك الاتفاقيات العراق دافعا قويا في رسم سياسته الاقتصادية المستقبلية الرامية لزيادة الانتاج النفطي وتحقيق التنمية الاقتصادية الداخلية بما في ذلك تولي شركة النفط الوطنية العراقية تسويق النفط العراقي المؤمم للاسواق العالمية ، وتولي مصافي النفط العراقية مهمة تكرير جزءا من النفط الخام المنتج لسد الحاجة المحلية دون الاعتماد على استيراد تلك المنتجات من الخارج.

٥-فتح توقيع تلك الاتفاقيات الافاق امام العراق لعقد اتفاقيات جديدة اومماثلة لها وان كانت بشروط اقل مع شركات دول اوربية سبق وان كانت تعتبر عمليات تأميم العراق لنفطه تعديا على حقوقها لاسيما ايطاليا وفرنسا وبريطانيا.

٦-تمكن العراق من استغلال الظروف الدولية انذاك والمتمثلة بارتفاع اسعار النفط واندلاع الحرب العربية –الاسرائيلة في تشرين الاول ١٩٧٤ من فرض اسعارا محددة لنفطه المسوق الى اليابان.

٧-عززت عمليات تأميم النفط وعقد الاتفاقيات الاقتصادية مع اليابان موقف العراق في الطلب من الدول المنتجة للنفط في منظمة اوبك على التعاون مع الدول الاشتراكية على حساب الدول الرأسمالية في ميدان الاستثمارات .

٨-كما شجعت العراق على الطلب من الدول المنتجة للنفط على تسويق نفطها المنتج مباشرة الى الدول المستهلة وذلك للقضاء على احتكار شركات النفط الاجنبية الكبرى.

٩-الملاحظ ايضا ان العراق لم يخفض انتاجه النفطي اثناء الحرب العربية – الاسرائيلية ، في الوقت الذي رفع فيه شعار(النفط سلاحا في المعركة) ،وعلى ما

يبدو ان هذا الشعار قد رفع قبل اندلاع تلك الحرب وكان المقصود منه عدم تصدير النفط العراقي المؤمم للولايات المتحدة الاميركية وهولندا اللتان فرضتا حضرا على تصدير ذلك النفط واقامتا دعاوى لدى المحاكم الدولية بشأنه.

## الهوامش

(١) نذير جبار حسين ، العلاقات العراقية – اليابانية(١٩٢١-١٩٥٨) في كتاب مجموعة مؤلفين، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي،القاهرة،٢٠١٠،ص ٢٧٤.

(٢) حيدر قاسم مطر التميمي ، الاستعراب الياباني والقضايا المعاصرة ، بحث منشور، دراسات استشراقية ، (( مجلة))، السنة الثالثة، العدد ٨،العتبة العباسية المقدسة، العراق، ٢٠١٦،ص ١٨٠؛ الموقع الرسمي لسفارة اليابان في العراق على الشبكة الدولية للاتصالات (الانترنيت):- WWW.iraq.emb.japan.go.jp .

(٣) سمير خليل، العلاقات العراقية اليابانية.. انموذج للاحترام المتبادل والمصالح المشتركة ،مقال منشور، الصباح الجديد،((جريدة)) ، بغداد،٢٤/شباط/٢٠٢٠.

(٤) للمزيد من التفاصيل عن بنود تلك الاتفاقية ينظر:- وزارة الخارجية العراقية، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين العراق والدول الاجنبية ،ج٨،مطبعة الحكومة،بغداد،١٩٦٥،ص ص ١١٨٤-١١٩٠.

(٥) عادل عيسى كاظم الوزني ،الاستثمار الاجنبي المباشر في بلدان اسيوية مختارة مع الاشارة الى الفرص المتاحة في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء،٢٠٠٥،ص ١٦٨.

(٦) محمد طه البشير وغني حسون طه، الحقوق العينية الاصلية والتبعية،ج١، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة،٢٠١٠،ص ٦٩.

(٧) الوقائع العراقية ،(( جريدة))، العدد ٢١٤٦،١/حزيران/١٩٧٢.

(٨) صباح كجه جي، التخطيط الصناعي في العراق اساليبه ، تطبيقاته، واجهزته ، ج١ للفترة من ١٩٢١- ١٩٨٠، مكتبة بورسيبا، د.م ، د.ت، ص ١٧٤.

(٩) الوقائع العراقية ،(( جريدة))، العدد ٢٢٢٦،١/اذار/١٩٧٣.

(١٠) الوقائع العراقية ،(( جريدة))، العدد ٢٢٨٣،٧/تشرين الاول/١٩٧٣.

(١١) محمد طه البشير وغني حسون طه، المصدر السابق ، ص ٦٩.

(١٢) تأسست هذه المنظمة عام ١٩٦٠ من قبل كل من (العراق وايران والسعودية والكويت وفنزويلا)، وخلال الفترة (١٩٦١-١٩٧٥) انضمت لعضويتها ثمانية دول اخرى هي (قطر عام ١٩٦١، واندنوسيا وليبيا عام ١٩٦٢، وابو ظبي عام ١٩٦٧،والجزائر عام ١٩٦٩،و نيجيريا عام ١٩٧١، والاكوادور عام ١٩٧٣،والغابون عام ١٩٧٥)، للمزيد من التفاصيل ينظر:- Abbas Alnasrawi ,Collective Bargining Power In Opec,Journal Of World Trade Lew 7,2- November -1973,PP. 188-207; ((The Petrodllar Energy Crisis : An Overview And Interpretation)) Sysacuse Journal Of International Lew And Commerce,3,2- November -1975,PP.369-412.

(١٣) عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي النفط. التنمية. الحروب. التدمير. الافاق ١٩٥٠- ٢٠١٠، ترجمة محمد سعيد عبد العزيز، دار الكنوز الادبية، بيروت، ١٩٩٥،ص ص ٢٣-٢٤.

(١٤) وهي المرحلة التي يقترن فيها التضخم النقدي بانخفاض الانتاج مع ارتفاع الاسعار وزيادة نسبة البطالة.

(١٥) وسام هادي عكارعظيم،تطور سياسة اليابان الاقتصادية ١٩٥٢-١٩٧٣(دراسة تأريخية)،اطروحة دكتوراة غير منشورة،كلية التربية –ابن رشد– للعلوم الانسانية،جامعة بغداد،٢٠١٤، ص ص ٢٦٣-٢٦٥.

(١٦) ايفلين دوريل، في الاقتصاد الياباني،ترجمة صباح ممدوح كعدان،الهيئة العامة السورية للكتاب،دمشق،٢٠١٠،ص٥٧.

(١٧) سهاد احمد رشيد، واقع واثار قانون الاستثمار الاجنبي المباشر في اقتصاد العراق، بحث منشور، الاقتصاد الخليجي، (( مجلة))، العدد ٢٠١١،٢٠،ص ٢٠٩.

(١٨) كيكو ساكاي، العراق واليابان:-تاريخ وعلاقات ،ترجمة علي حسين حسون ومحمود عبد الواحد،مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي،القاهرة،٢٠٠٩،ص ص ٢٦-٢٧.

(19) Bagdad , ( F.M), Information on Oil Supplies,`14-FEP,From Royal Swedish Embbassy,British Interests Section, Bagdad,In 28-Jan-1974,p.4A.

(20) Bagdad , ( F.M) , Confidential , 170800Z ,To, Fco,18-Jan-1974, P2.

(٢١) حضر مفاوضات الاتفاقية كل من (وزير الاقتصاد العراقي حكمت العزاوي ووكيل وزارة الاقتصاد العراقي مهدي العبيدي وسفير اليابان في بغداد). Bagdad , F.M , Confidentiol , 170900Z ,Priority(UNCLASSFIED),Fromi (F.M) Bagdad,To:-Tokyo-Saving To Abu Dhabi-Algiers-Amman-Ankara-

Beirut-Caracas-Doha-Dubai-Eec posts-Jakarta-Jedda-Kuwait-Lagos-Moscow-Port of Spain-Tehran-Tripoli-Uk Mis new York-Washington,Ministry of Foregn Affairs(MOFA) In:- 18-Jan-1974,p.3.

(22) Bagdad , F.M,170700z, (UNCLASSFIED),In:-18-Jan-1974,Immediate From (F.M) Bagdad To:- Abu Dhabi- -Algiers- Caracas –Doha-Jakarta- Jedda-Kuwait-Lagos- Port of Spain- Tehran- Tokyo Tripoli-Moscow- Washington- Uk Mis new York-Ankara-Eec posts-Beirot,p.10.

(23) Bagdad , ( F.M) , 250700z ,Confidential,Cutback&Embargos,In:-31-Jan-1974,p.4.

(24) Bagdad , Forejn Ministry( F.M) ,Confidential,12-2, Cutback&Embargos,In:-20-May-1974,p.٦.

(25) Bagdad , Forejn Ministry( F.M) ,Confidential,12-2, Cutback&Embargos,In:-٣0-May-1974,p.7.

(26) Bagdad,Britsh Embassy , Middle East Department, Foreing& Commonwealth Office, London Swl,12-2, In:- 30-May-1974,p.8.

(27) Mrct. Hr.Breverton, Energy Department , Commercial In Confkorice, Abu -Iraqi Oil and Romania, 12-2, In:-3-Apr-1974,p.6.

(28) Middle East Department, Energy Department , Commercial In Confkorice, Abu -Iraqi Oil and Romania, 12-2, In:-26-Apr-1974,p.8.

(29) Bagdad , F.M , Confidentiol , 170900Z ,Priority(UNCLASSFIED),Fromi (F.M) Bagdad.To:-Tokyo-Saving To Abu Dhabi-Algiers-Amman-Ankara-Beirut-Caracas-Doha-Dubai-Eec posts-Jakarta-Jedda-Kuwait-Lagos-Moscow-Port of Spain-Tehran-Tripoli-Uk Mis new York-Washington,Ministry of Foregn Affairs(MOFA) In:- 18-Jan-1974,p.6.

(30) Japan, Iraq To Swap Oil, Technology,The Washington Post ,In:- 17-Aug-1974,P.A8.

(31) Tokyo ,(F.M) 240030Z,Confi Dential,JapanL/Iraq Economic Co-Operation ,To Routine (FCO) Telno 737 Of 23-August 1974,Repeated For To:- Rotine Tehran, Bagdad , Jedda,Saving To Washington,Uk Del Oecd, 12-2, In:- 28-Aug-1974,p.10.

(32) Idd,p.7.

(33) London Swfh 0et, , Department Of Trade And Industry, Recei Victoria Street, The Iraq/Japan And Iraq/Italy Economic Cooperation Agreemlnts, London To:- Mr Mason (ECGD) –Mr Liidley (D/Energy)-Mr Egerton(FCO)-Mr Wright(FCO)-Mr CAMBRIDGE(FCO)-Mr Rednall(ODM)-Mr Chapman(ECGD , Nbr 012227877, In:- 17-Sep-1974,p.11.

(34) Bagdad , F.M , Confidentiol ,ME/4706/A/2,Iraq Ministers Statement On Oil Prices,Tex Of Dispatch Ddetelined Beirut, 16 September, Confidential,12-2 , In:-23-Sep-1974,P.12.

(35) Idd.

(36) Bagdad , F.M , Confidentiol ,210700Z, To:- Fco,21-Sep-1974,P.13.

(37) Bagdad ,Confidentiol ,Iraqi Report Of ((Iranian Aggression)) , Bagdad Home Service 1900 Gmt 16-Sep-1974,The Arab World And Israel, Mb/4706/A/1,In:- 18-Sep-1974,P.12.

(38) Bagdad ,Confidentiol , Iranian Repot Of ((Kurdish Occupation Of Kirkuk)), Tehran Home Service 1630 Gmt 16-Sep-1974, Mb/4706/A/1,In:- 18-Sep-1974,P.13.

(39) Japan, British Embassy,Japan-Iraq Economic Co-Operation, To-Lockton Esq – Energy Department- Fco- London Swi, In: 9-October-1974,P.14.

(40) Bagdad , British Embassy , Ccmmercial In Confidence , F.M , 211015Z, Expansion Of Iraq-Syria Pipeline,To:- Routine Ecgd Tel No Exced 046 Of 21-October-1974, Info Routine Damascus,In:- 22-Oct-1974,P.15.

(41) Bagdad , British Embassy ,Rumaila Oil Field,To:- Foreing& Commonwealth Office- London-Moscow, In:- 4-Nov-1974,P.16.

(٤٢) عقدت الندوة الاولى للنفط في شهر تشرين الثاني عام ١٩٧٢ في بغداد وحملت عنوان (النفط كسلاح) وتبين فيما بعد ان المقصود بهذا العنوان هو تأميم النفط –وقد طبق فعلا مع نهاية عام ١٩٧٣ اثناء الحرب العربية الاسرائيلية– وكان الهدف من تلك الندوة هو تعزيز الوضع المترهل للنفط العراقي بعد تأميم العراق لنفطه وفرض حظر دولي على النفط المستخرج من تلك الحقول لاسيما نفط حقل الرميلة،فضلا عن التأكيد على الدور المهم لصناعة النفط العراقية.للمزيد من التفاصيل ينظر:–

Bagdad , British Embassy,Confidential ,Second Interntional Oil Seminar, To:- Middle East Department- Foreing& Commonwealth Office-London- Energy Department, In:- 11-Nov-1974,P.17.

(٤٣) عملت هذه الشركة في بداية الامر في استثمار اكتشاف واستخراج النفط من الصحراء السورية وبعد اخفاقها في تلبية الطموحات في سد الاحتياجات النفطية لبلدها (البرازيل) توجهت صوب العراق للاستثمار في قطاعه النفطي بعد ادراكهم لتحقيق مصالحم النفطية اللامحدودة فيه . للمزيد من التفاصيل ينظر:–

Bagdad , British Embassy,Around Staflen ,To:-Egerton Esq- Energy Department, Foreing& Commonwealth Office ,In:- 1-Dec-1974,P.18.

(44) London, , Foreing& Commonwealth Office, Confidential ,Petrobras, To:- Bagdad-Chancery Brasila-Consulte General Rio De Janeiro-Chancery Tripoli- Cip Division Energy,In:-11-Dec-1974,P.19.

(45) Bagdad , British Embassy, To:-G.S Burton Esq- Middle East Department - Foreing&
Commonwealth Office- London- Financial Relations Department FCO ,In:- 23-Dec-1974,P.18

قائمة المصادر

اولا:- الوثائق غير المنشورة

1- Bagdad , ( F.M), Information on Oil Supplies,`14-FEP,From Royal Swedish Embbassy,British Interests Section, Bagdad,In 28-Jan-1974.
2- Bagdad , ( F.M) , Confidential , 170800Z ,To, Fco,18-Jan-1974.
3- Bagdad , F.M , Confidentiol , 170900Z ,Priority(UNCLASSFIED),Fromi (F.M) Bagdad,To:-Tokyo-Saving To Abu Dhabi-Algiers-Amman-Ankara-Beirut-Caracas-Doha-Dubai-Eec posts-Jakarta-Jedda-Kuwait-Lagos-Moscow-Port of Spain-Tehran-Tripoli-Uk Mis new York-Washington,Ministry of Foregn Affairs(MOFA) In:- 18-Jan-1974.
4- Bagdad , F.M,170700z, (UNCLASSFIED),In:-18-Jan-1974,Immediate From (F.M) Bagdad To:- Abu Dhabi- -Algiers- Caracas –Doha-Jakarta- Jedda-Kuwait-Lagos- Port of Spain- Tehran- Tokyo Tripoli-Moscow- Washington- Uk Mis new York-Ankara-Eec posts-Beirot.
5- Bagdad , ( F.M) , 250700z ,Confidential,Cutback&Embargos,In:-31-Jan-1974.
6- Bagdad , Forejn Ministry( F.M) ,Confidential,12-2, Cutback&Embargos,In:-20-May-1974.
7- Bagdad , Forejn Ministry( F.M) ,Confidential,12-2, Cutback&Embargos,In:-٣0-May-1974.
8- Bagdad,Britsh Embassy , Middle East Department, Foreing& Commonwealth Office, London Swl,12-2, In:- 30-May-1974.
9- Mrct. Hr.Breverton, Energy Department , Commercial In Confkorice, Abu -Iraqi Oil and Romania, 12-2, In:-3-Apr-1974.
10- Middle East Department, Energy Department , Commercial In Confkorice, Abu -Iraqi Oil and Romania, 12-2, In:-26-Apr-1974.
11- Bagdad , F.M , Confidentiol , 170900Z ,Priority(UNCLASSFIED),Fromi (F.M) Bagdad.To:-Tokyo-Saving To Abu Dhabi-Algiers-Amman-Ankara-Beirut-Caracas-Doha-Dubai-Eec posts-Jakarta-Jedda-Kuwait-Lagos-Moscow-Port of Spain-Tehran-Tripoli-Uk Mis new York-Washington,Ministry of Foregn Affairs(MOFA) In:- 18-Jan-1974.
12- Japan, Iraq To Swap Oil, Technology,The Washington Post ,To:- 17-Aug-1974.

13- Tokyo ,(F.M) 240030Z,Confi Dential,JapanL/Iraq Economic Co-Operation ,To Routine (FCO) Telno 737 Of 23-August 1974,Repeated For To:- Rotine Tehran, Bagdad , Jedda,Saving To Washington,Uk Del Oecd,
12-2, In:- 28-Aug-1974.

14- London Swfh 0et, , Department Of Trade And Industry, Recei Victoria Street, The Iraq/Japan And Iraq/Italy Economic Cooperation Agreemlnts, London To:- Mr Mason (ECGD) –Mr Liidley (D/Energy)-Mr Egerton(FCO)-Mr Wright(FCO)-Mr CAMBRIDGE(FCO)-Mr Rednall(ODM)-Mr Chapman(ECGD , Nbr 012227877, In:- 17-Sep-1974.

15- Bagdad , F.M , Confidentiol ,ME/4706/A/2,Iraq Ministers Statement On Oil Prices,Tex Of Dispatch Ddetelined Beirut, 16 September, Confidential,12-2 , In:-23-Sep-1974.

16-- Bagdad , F.M , Confidentiol ,210700Z, To:- Fco,21-Sep-1974.

17- Bagdad ,Confidentiol ,Iraqi Report Of ((Iranian Aggression)) , Bagdad Home Service 1900 Gmt 16-Sep-1974,The Arab World And Israel, Mb/4706/A/1,In:- 18-Sep-1974.

18- Bagdad ,Confidentiol , Iranian Repot Of ((Kurdish Occupation Of Kirkuk)), Tehran Home Service 1630 Gmt 16-Sep-1974, Mb/4706/A/1,In:- 18-Sep-1974.

19- Japan, British Embassy,Japan-Iraq Economic Co-Operation, To-Lockton Esq – Energy Department- Fco- London Swi, In: 9-October-1974.

20- Bagdad , British Embassy , Ccmmercial In Confidence , F.M , 211015Z, Expansion Of Iraq-Syria Pipeline,To:- Routine Ecgd Tel No Exced 046 Of 21-October-1974, Info Routine Damascus,In:- 22-Oct-1974.

21- Bagdad , British Embassy ,Rumaila Oil Field,To:- Foreing& Commonwealth Office- London-Moscow, In:- 4-Nov-1974.

22- Bagdad , British Embassy,Confidential ,Second Interntional Oil Seminar, To:- Middle East Department- Foreing& Commonwealth Office- London- Energy Department, In:- 11-Nov-1974.

23- Bagdad , British Embassy,Around Staflen ,To:-Egerton Esq- Energy Department, Foreing& Commonwealth Office ,In:- 1-Dec-1974.

24- London, , Foreing& Commonwealth Office, Confidential ,Petrobras, To:- Bagdad-Chancery Brasila-Consulte General Rio De Janeiro-Chancery Tripoli- Cip Division Energy,In:-11-Dec-1974.

25- Bagdad , British Embassy, To:-G.S Burton Esq- Middle East Department - Foreing& Commonwealth Office- London- Financial Relations Department FCO ,
In:- 23-Dec-1974

**ثانيا:-:الدوريات (الجرائد والمجلات العراقية والعربية والاجنبية) :**

| ت | الاسم | النوع | العدد | التاريخ |
|---|---|---|---|---|
| ١. | الوقائع العراقية | جريدة | ٢١٤٦ | ١/حزيران/١٩٧٢ |
| ٢. | الوقائع العراقية | جريدة | ٢٢٢٦ | ١/اذار/١٩٧٣ |
| ٣. | الوقائع العراقية | جريدة | ٢٢٨٣ | ٧/تشرين الاول/١٩٧٣ |
| ٤. | Journal Of World Trade Lew | مجلة | ٧ | 1973–November - 2 |
| ٥. | Sysacuse Journal Of International Lew And Commerce | مجلة | ٣ | 1975–November- 2 |
| ٦. | The Washington | جريدة | بلا | 17-Aug-1974 |
| ٧. | الصباح الجديد | جريدة | بلا | ٢٤/شباط/٢٠٢٠ |
| ٨. | دراسات استشراقية | مجلة | ٨ | السنة الثالثة ٢٠١٦ |
| ٩. | الاقتصاد الخليجي | مجلة | ٢٠ | ٢٠١١ |

ثالثا: الكتب الوثائقية:

١- وزارة الخارجية العراقية، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين العراق والدول الاجنبية ،ج٨،مطبعة الحكومة،بغداد،١٩٦٥.

رابعا: الرسائل والاطاريح الجامعية:

١- عادل عيسى كاظم الوزني ،الاستثمار الاجنبي المباشر في بلدان اسيوية مختارة مع الاشارة الى الفرص المتاحة في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء،٢٠٠٥.

٢- وسام هادي عكارعظيم،تطور سياسة اليابان الاقتصادية ١٩٥٢-١٩٧٣(دراسة تأريخية)،اطروحة دكتوراة غير منشورة،كلية التربية –ابن رشد- للعلوم الانسانية،جامعة بغداد،٢٠١٤، ص ص ٢٦٣-٢٦٥.

خامسا:- الكتب العربية والمعربة:-

١- ايفلين دوريل، في الاقتصاد الياباني،ترجمة صباح ممدوح كعدان،الهيئة العامة السورية للكتاب،دمشق،٢٠١٠.
٢- صباح كجه جي، التخطيط الصناعي في العراق اساليبه ، تطبيقاته، واجهزته ، ج١ للفترة من ١٩٢١- ١٩٨٠، مكتبة بورسيبا، د.م ، د.ت.
٣- عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي النفط. التنمية. الحروب. التدمير. الافاق ١٩٥٠-٢٠١٠، ترجمة محمد سعيد عبد العزيز، دار الكنوز الادبية، بيروت، ١٩٩٥.
٤- كيكو ساكاي، العراق واليابان:-تاريخ وعلاقات ،ترجمة علي حسين حسون ومحمود عبد الواحد،مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي،القاهرة،٢٠٠٩.
٥- محمد طه البشير وغني حسون طه، الحقوق العينية الاصلية والتبعية،ج١، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة،٢٠١٠.
٦- نذير جبار حسين ، العلاقات العراقية – اليابانية(١٩٢١-١٩٥٨) في كتاب مجموعة مؤلفين، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي،القاهرة،٢٠١٠.

سادسا:- الدراسات والبحوث الاكاديمية العربية:-

١- حيدر قاسم مطر التميمي ، الاستعراب الياباني والقضايا المعاصرة ، بحث منشور، دراسات استشراقية ، (( مجلة))، السنة الثالثة، العدد ٨،العتبة العباسية المقدسة، العراق، ٢٠١٦.
٢- سمير خليل، العلاقات العراقية اليابانية.. انموذج للاحترام المتبادل والمصالح المشتركة ،مقال منشور، الصباح الجديد،((جريدة))، بغداد،٢٤/شباط/٢٠٢٠.
٣- سهاد احمد رشيد، واقع وآثار قانون الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاد العراق، بحث منشور، الاقتصاد الخليجي،(( مجلة))، العدد ٢٠١١،٢٠.

سابعا:- الدراسات والبحوث الأكاديمية الأجنبية:-

1- Abbas Alnasrawi ,Collective Bargining Power In Opec,Journal Of World Trade Lew 7,2- November -1973.
2- Abbas Alnasrawi, ((The Petrodllar Energy Crisis : An Overview And Interpretation)) Sysacuse Journal Of International Lew And Commerce,3,2- November -1975.

موقع شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت):-

١- الموقع الرسمي لسفارة اليابان في العراق :-WWW.iraq.emb.japan.go.jp .

2- Proquest Historical: Japan, Iraq To Swap Oil, Technology,The Washington Post ,In:- 17-Aug-1974,P.A8.